على خلفية اندفاع المستثمرين نحو عملات الملاذ الآمن

الدولار الأمريكي يقترب من الحاجز النفسي عند مستوى 100

- تفاؤل مجلس الاحتياطي الفيدرالي تجاه مرونة الاقتصاد الأمريكي واتجاه المسؤولين للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغير
- معدل التضخم في كندا يرتفع بالتزامن مع ارتفاع أسعار البنزين ليصل قرب مستوى 2 % المستهدف من البنك المركزي
- مشاعر القلق تنتاب المستثمرين في ألمانيا بالتزامن مع أداء إيجابي لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي
- بداية غير مستقرة للعام 2020 على صعيد سوق العمل في أستراليا

الاقتصاد الصيني يحاول التعافي من فيروس كورونا

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن التأثير الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا أصبح أكثر وضوحا في كافة أنحاء العالم، حيث أعلنت شركة آبل عن خفض مفاجئ في توقعات مبيعاتها وقامت حكومات بعض الدول الآسيوية بخفض توقعات النمو، هذا إلى جانب تدهور معنويات المستثمرين في ألمانيا. وما كانت الآثار المترتبة على تفشي الفيروس لتحدث في وقت أسوأ من ذلك بالنسبة لاقتصادات مثل اليابان وألمانيا التي قد بدأت تتعافى للتو بعد عام من التوترات التجارية العالمية التي أثرت على قطاعي الصناعات التحويلية والتصدير. من جهة أخرى، تؤكد الصين استقرار معدلات الإصابة بالفيروس خاصة وأن انعكاس الأضرار الاقتصادية أصبح أشد وضوحا على اقتصادها المحلي في ظل توقف أنشطة الأعمال الرئيسية. ووقعت كافة القطاعات تحت وطأة تلك الضغوط نظرا لاضطرار المصانع للتعامل مع مشاكل تغيب العمال ونقص سلاسل التوريد، في حين يواجه المستهلكون القيود المفروضة على حركة السفر ومخاوف الإصابة بالعدوى. كما بدأت المخاوف تنتشر في أوروبا أيضا، حيث تخشى شركات صناعة السيارات من تعرض سلاسل التوريد للمزيد من الاضطرابات. وتتحمل ألمانيا الجزء الأكبر من تلك الأعباء خاصة بعد مرورها بعام سيئ على الصعيد الاقتصادي على خلفية تراجع قطاع السيارات الذي يعد من أهم القطاعات الرئيسية. وخلال الأسبوع الماضي تراجع اليورو إلى مستويات قياسية وارتفعت أسعار الذهب أيضا إلى مستويات قياسية فيما تراجعت الأسهم الآسيوية. وارتفع الدولار الأمريكي وصولا إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ ثلاث سنوات مقابل سلة من العملات الرئيسية ليقترب من الحاجز النفسي بالقرب من مستوى 100.

توقع استقرار أسعار الفائدة

أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي محضر اجتماع لجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المنعقد في 28-29 يناير 2020 والذي قرر خلاله الإبقاء على أسعار الفائدة الحالية دون تغير ضمن نطاق يتراوح بين 1.5% و1.75%. وعبر مسؤولي اللجنة عن ثقتهم في أوضاع الاقتصاد الأمريكي حتى في ظل قيام الأسواق المالية بتسعير خطوة خفض أسعار الفائدة لمرة واحدة على الأقل أو ربما مرتين خلال العام الحالي. وذكر أعضاء اللجنة أن الرؤية المستقبلية للاقتصاد أصبحت «أقوى» مقارنة بتوقعاتها الصادرة في ديسمبر. ولم يتضمن محضر الاجتماع سوى عدد قليل من الإشارات إلى الأخطار المحتملة لفيروس كورونا وذلك على الرغم من أن انتشار المرض والذي قد تحول لتوه إلى مشكلة وقت انعقاد الاجتماع. وأشار محضر الاجتماع إلى أن « بعض الشكوك التجارية قد تضاءلت في الآونة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض العلامات الدالة على استقرار النمو العالمي. إلا انه على الرغم من ذلك فقد ظلت الشكوك المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي بما في ذلك تلك الناجمة عن تفشي فيروس كورونا». وكانت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة قد قامت بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2019 إلا انها قررت الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغير خلال اجتماعيها الأخيرين. وعلى الرغم من تراجع حدة التوترات التجارية إلا أن العديد من الرسوم التجارية ما زالت سارية وقد تتفاقم التوترات في أي لحظة. كما ذكر محضر الاجتماع ان السياسة النقدية ستظل مرنة وفقا لتغير الظروف. أما بالنسبة للتضخم، فقد وصل المؤشر المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي لقياس التضخم إلى 1.6% في العام الماضي ولم يتمكن محافظي البنوك المركزية من الحفاظ على المستوى المستهدف البالغ 2% منذ الإعلان عنه في العام 2012. كما كشف محضر الاجتماع إمكانية قيام العديد من المسؤولين بدعم رفع المستوى المستهدف هامشيا ليتخطى حد 2%. واستهل الاقتصاد الأمريكي العام 2020 بأداء قوي واقترب معدل البطالة من أدنى مستوياته المسجلة منذ حوالي نصف قرن، حيث بلغ 3.6% بينما ارتفع متوسط دخل الفرد بالساعة بنسبة 3.1% على أساس سنوي. من جهة أخرى، فان زخم الانفاق الاستهلاكي - بدعم من انخفاض أسعار الفائدة - من شانه أن يساهم في تعزيز وتيرة النمو ورفع معدل التضخم مجددا إلى مستوى 2% المستهدف، في ذات الوقت، يقوم محافظو البنوك المركزية بشراء 60 مليار دولار من الأوراق المالية شهريا لتعزيز الاحتياطيات وسوف يواصلون الشراء حتى الربع الثاني من العام 2020. وتتسابق صناديق الاستثمار إلى شراء الدولار الأمريكي بالتزامن مع تسجيل الين الياباني أسوأ أداء له منذ قرابة عامين ونصف العام على خلفية المخاوف المتعلقة بتفشي فيروس كورونا في كوريا الجنوبية واليابان ويكين بما ساهم في دفع الطلب بعيدا عن العملات السبوية لصالح الدولار الأمريكي. وفي ظل استمرار توجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة، انخفض العائد على سندات الخزانة القياسية الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 1.5186% بينما انخفضت عوائد سندات أجل عامين إلى 1.3892%.

ارتفاع معدلات التضخم

ارتفع معدل التضخم السنوي في كندا إلى 2.4 % على أساس سنوي في يناير بسبب ارتفاع أسعار البنزين بما يشكل تحديا لبنك كندا في حال قرر خفض أسعار الفائدة نظرا لاعتماد الاقتصاد الكندي على قطاع السلع التصديرية. وباستثناء أسعار البنزين، بلغ معدل التضخم 2% خلال الشهر الحالي - ليواصل بذلك تحركه قرابة المعدل المستهدف. وكانت أسعار البنزين قد ارتفعت بنسبة 11.2% على أساس سنوي في أوائل شهر يناير في ظل التوترات بين الولايات المتحدة والصين وفي منطقة الشرق الأوسط. إلا ان الأسعار عادت مجدداً للتراجع في وقت لاحق على خلفية تراجع مستويات الطلب على النفط بسبب انتشار فيروس كورونا بما دفع الكثيرين للاعتقاد بان الضغوط على أسعار البنزين سوف تتلاشى.

وأبقى بنك كندا المركزي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغير منذ أكتوبر 2018 على الرغم من قيام البنوك المركزية الأخرى بتيسير سياساتهم النقدية، إلا انه أبقى المجال مفتوحا امام إمكانية خفض سعر الفائدة. وهناك العديد من الأسباب التي قد تدفع بنك كندا لتجنب السياسة النقدية التيسيرية. حيث استقر معدل البطالة بالقرب من ادنى مستوياته المسجلة في 50 عاما، في حين استمر نمو الأجور بوتيرة أسرع من معدل التضخم. هذا إلى جانب قوة سوق الإسكان وتسجيل سوق الأوراق المالية أداءً ايجابيا. كذلك فقد نما الاقتصاد على نحو مفاجئ في نوفمبر الماضي وتقلص العجز التجاري في ديسمبر وتوسع نشاط الصناعات التحويلية في يناير للشهر الخامس على التوالي. كما أن ان الأوضاع الاقتصادية محليا إيجابية للمستهلكين والتي تسير نحو التحسن وذلك بفضل خفض ضريبة الدخل الفيدرالية. إلا ان البنك المركزي أكد مجدداً انه سيترك المجال مفتوحاً امام خفض أسعار الفائدة إذا تعثر نمو الاقتصاد المحلي.

معنويات المستثمرين تزداد سوءاً

تراجعت معنويات المستثمرين في ألمانيا بشدة خلال شهر فبراير في ظل حالة القلق المتزايد الذي أصيب به أكبر الاقتصادات على مستوى أوروبا. حيث تراجعت معنويات الاقتصاد الألماني 18 نقطة هذا الشهر لتصل قراءة المؤشر إلى 8.7 نقطة، أي اقل بكثير مقارنة بقراءة يناير التي بلغت 26.7 نقطة ومقابل التوقعات بتسجيل 21.5 نقطة. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية للتأثير السلبي الناتج عن مخاوف تفشي فيروس كورونا في الصين، إلا ان الاقتصاد الألماني يعاني من المشاكل منذ فترة طويلة، حيث شهد قطاع الصناعات التحويلية في ألمانيا العام الماضي أسوأ أداءً يمر عليه منذ عشر سنوات في ظل التراجع الحاد للطلبيات. وتشير البيانات إلى ان الاقتصاد الألماني لم يتحرك في الربع الرابع مسجلا معدل نمو بنسبة صفر في المائة. أما بالنسبة للعام 2019 باكمله، نما الاقتصاد بنسبة 0.4% فقط.

أما على الجانب المشرق، فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الألماني يوم الجمعة إلى 47.8 نقطة مقابل 45.3 في السابق ومقارنة بتوقعات ان يصل إلى 44.8 نقطة. وظل مؤشر قطاع الخدمات متغيراً، حيث بلغت قراءاته 53.3، أي أقل من مستوى 53.9 المتوقع ومقابل تسجيله 54.2 نقطة في قراءاته السابقة. وعلى الرغم من ما تؤكد التقارير من تأثير تراجع كلا من الصادرات والمعنويات على خلفية تفشي فيروس كورونا وما يترتب على ذلك من انعكاسات على الاقتصاد، إلا ان قطاع الصناعات التحويلية اتخذ خطوات إضافية صوب الاستقرار حيث تشير الاستطلاعات إلى ان وتيرة تراجع الإنتاج والطلبيات الجديدة والوظائف اصبحت اكثر بطئا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم ما يزال يضع الاقتصاد ضمن منطقة الانكماش إلا انه يظل أعلى قيمة مسجلة منذ يناير 2019. وارتفع اليورو بعد صدور تلك البيانات، كما ارتفعت الأسهم الأوروبية واستعادت بعض الخسائر التي تكبدتها في الفترة السابقة.

بيانات سوق العمل تبعث على القلق

لم يستهل سوق العمل الأسترالي العام 2020 ببداية سلسة، حيث ارتفع معدل البطالة بشكل غير متوقع من 5.1% إلى 5.3% في يناير على الرغم من زيادة الوظائف بدوام كامل. وتخلى الموقفون بدوام جزئي عن 32.700 وظيفة، إلا انه تمت إضافة 46.200 وظيفة بدوام كامل بما يحقق زيادة صافية قدرها 13.500 وظيفة وليصل بذلك معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 66.1%. وبعكس ارتفاع معدل المشاركة (النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل) صورة لاقتصاد يتعرض فيه سوق العمل للمعاناة لإيجاد فرص عمل بسرعة كافية. ويذكر أن، نسبة المشاركة البالغة 65.7% التي شهدناها في مارس 2018 تعتبر أعلى مستوى تم تسجيله على هذا الصعيد.

وعلى الرغم من النمو القوي الذي شهدته الوظائف على مدى ثلاثة أعوام متتالية بما ساهم في مواجهة التقلبات العالمية الخارجية والتباطؤ المحلي، إلا ان أوضاع سوق العمل فشلت في خفض معدلات البطالة ورفع الأجور نظراً لتزايد أعداد المؤهلين لسوق العمل خلال تلك الفترة. وأدت تلك الأوضاع إلى دفع الاحتياطي الأسترالي إلى خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات في العام 2019 سعياً لتعزيز الاستثمارات ودفع عجلة النمو ورفع معدلات التضخم بوتيرة أسرع. إلا ان تلك الخطوات التيسيرية لم تؤت ثمارها المرجوة، حيث أكد محافظ البنك المركزي الاسترالي فيليب لوي تعرض تأثير السياسة النقدية إلى «تأخيرات طويلة ومتغيرة» بما يعني ان جهود التحفيز ستستغرق بعض الوقت حتى تنعكس على الاقتصاد. من جهة أخرى، سيواصل المستثمرون تقييم تأثير تفشي فيروس كورونا بعد إقدام بنك الصين الشعبي على خفض معدل الإقراض القياسي لتحفيز الاقتصاد.

وقد انخفض سعر الفائدة القياسي لدى البنك المركزي إلى مستوى قياسي عند 0.75%. ويقدر لوي الحد الأدنى لخفض الفائدة عند 0.25% بما يعني انه ما زال يتوافر لديه مجالاً لخفض الفائدة مرتين فقط قبل تطبيق سياسات نقدية غير تقليدية. إلا انه على الرغم من ذلك، يواصل المتداولون تسعير خفض أسعار الفائدة هامشيا خلال الشهرين المقبلين وان كانت المراهنات تتزايد على اتخاذ قرار الخفض في يوليو. وقد تراجع الدولار الأسترالي بعد صدور تلك البيانات، حيث أنهى تداولات الأسبوع عند أدنى مستوى له منذ أكثر من عشرة أعوام.

تحديات تفشي فيروس كورونا

قامت البنوك الصينية بخفض سعر الفائدة الأساسي في محاولة منها لدعم الاقتصاد الذي تعرض لضربة قوية مؤخرا على خلفية تفشي فيروس كورونا. حيث قام المقرضون الرئيسيون بخفض سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة عام واحد (وهو سعر الفائدة الذي تفرضه المصارف على عملائها الأكثر جدارة بالثقة) بنسبة 0.1% ليصل إلى 4.05%. ويأتي ذلك في اعقاب خطوة متوقعة على نطاق واسع قبل أسبوع من قيام بنك الصين الشعبي بخفض سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة عام. وصرح محافظ بنك الصين الشعبي نشن يولو إن البنك لديه «مجالا واسعا لتطبيق تدابير السياسيات النقدية» مؤكدا توقعه بأن السيناريو الأكثر ترجيحا بالنسبة للصين تحقيق «انتعاش سريع واحتواء التأثير السلبي على الاقتصاد الكلي نسبيا». وقد ارتفعت الأسهم الصينية بعد أنباء خفض أسعار الفائدة، حيث ارتفع مؤشر CSI 300 الصيني بأكثر من 2% خلال اليوم. وبالانتقال إلى منطقة أخرى من مناطق آسيا، عانت أنشطة المصانع في اليابان خلال الشهر الحالي انكماشا شديدا يعد الأسوأ منذ سبع سنوات. وهناك بعض بوادر الثقة في انخفاض عدد الحالات المصابة بالفيروس في الصين. ووفقا للجنة الصحة الوطنية الصينية، تم الإبلاغ عن 349 حالة جديدة يوم الأربعاء في مقاطعة هوبي - مركز تفشي الوباء، فيما يعد انخفاضا حادا بالمقارنة بالأرقام المعلنة في اليوم السابق التي بلغت 1.693 حالة مؤكدة ومقابل 1.807 يوم الاثنين.

أسعار النفط تتعافى

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها المسجلة في ثلاثة أسابيع فيما يعزى إلى حد كبير لأحدث تدابير التحفيز الاقتصادي التي طبقتها الصين. ويأتي هذا الانتعاش بعد تزايد عمليات البيع على المكشوف خلال الأسابيع الأولى لتفشي فيروس كورونا، حيث ارتفعت أسعار النفط في ظل تكهنات بأن أسوأ تأثير اقتصادي للفيروس تم أخذه في الحسبان، كما كانت زيادة مخزونات النفط الأمريكي بمعدلات أقل من المتوقع من العوامل الإيجابية بالنسبة للمعروض العالمي. إلا أن معنويات التوتر لم تبارح المستثمرين العالميين فيما يتعلق بسلاسل التوريد التي تعتمد على قطاع الصناعات التحويلية الصيني.

من جهة أخرى، واصل الذهب الاتجاه التصاعدي الذي اتخذه مؤخرا، حيث ارتفع يوم الجمعة إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ سبع سنوات على خلفية المخاوف المتعلقة بانتشار فيروس كورونا. وجاء هذا الارتفاع الأخير للذهب الذي يعد من أصول الملاذ الآمن بعد التحذير الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية بشأن تفشي المرض بما ساهم في تعزيز معنويات التشاؤم بشأن توقعات النمو العالمي. وعلى الرغم من أن فيروس كورونا يمكن اعتباره عاملا رئيسيا للارتفاع، إلا ان ضعف عائدات السندات الحكومية وإبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة المنخفضة دون تغير كان لهما دوراً في رفع سعر الذهب، حيث إن عوائد سندات الخزانة الأمريكية المنخفضة تساهم في زيادة جاذبية المعادن التي لا تعطي مستثمريها كوبون عائد، أما بالنسبة للمعادن الأخرى مثل الفضة والنحاس والبلاتين فقد ارتفعت أيضا.

مساع من البنوك الصينية لتعزيز الأداء الاقتصادي المتدهور مؤخراً

«فاير آي»: ارتفاع وتيرة الهجمات الإلكترونية 41 في المئة من البرمجيات الخبيثة

نشرت شركة "فاير آي" الرائدة عالمياً في مجال الأمن القائم على استقصاء البيانات والمعلومات، عن نتائج تقرير وحدة "ماندينات" السنوي للأمن الإلكتروني 2020. ويطرح هذا التقرير إحصائيات ورؤى مستقاة من التحقيقات التي أجرتها وحدة ماندينات، والتي غطت مختلف أنحاء العالم خلال العام 2019.

أبرز النتائج التي توصل إليها التقرير:

أظهرت نتائج التقرير انخفاضاً ملحوظاً في متوسط زمن الاستيطان العالمي، المعروف بالزمن المستغرق منذ بداية دورة الاختراق والتسلل عبر الإنترنت التي تم تحديدها، حيث سجّل 56 يوماً بانخفاض نسبته 28 بالمائة، مقارنة بـ 78 يوماً سجلها في تقرير العام الماضي. ويعزو خبراء وحدة "ماندينات" هذا الانخفاض إلى تحسين المؤسسات لبرامج الكشف التي تستثمرها، بالإضافة إلى موجة التغيير التي طالت سلوكيات الجهات المهاجمة، مثل التنامي المستمر في الهجمات التخريبية (على سبيل المثال، برمجية الفدية الخبيثة)، وعمليات تعدين العملات الرقمية)، التي غالباً ما تنطوي على زمن استيطان أقصر مقارنة بغيرها من الهجمات.

كما انخفض عدد مرات الكشف الداخلي والخارجي على الصعيد العالمي.

• متوسط الزمن المستغرق أمام المؤسسات حتى علمها بتعرضها لحادثة اختراق من طرف خارجي: تقف عند عتبة الـ 141 يوماً، أي بانخفاض قدره 23 بالمائة مقارنة بنتائج التقرير السابق (التي سجلت 184 يوماً).

• متوسط الزمن المستغرق أمام المؤسسات حتى كشفها بتعرضها لحادثة الاختراق بنفسها: تقف عند عتبة الـ 30 يوماً، أي بانخفاض قدره 40 بالمائة على أساس سنوي (والتي سجلت سابقاً 50.5 يوماً). وعلى الرغم من أن زمن الإستيطان الداخلي شهدت تحسناً كبيراً، إلا ان 12 بالمائة من التحقيقات لا تزال تستغرق زمناً يتجاوز الـ 700 يوم.

عمليات الكشف الداخلي تصل إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات

بالتزامن مع انخفاض زمن الاستيطان الذي استغرقته عمليات الاختراق التي كشفتها المؤسسات بشكل ذاتي (داخلي)، انخفضت النسبة المئوية الإجمالية للحوادث الأمنية المكتشفة ذاتياً (داخلياً) مقابل الحوادث المكتشفة من قبل مصادر خارجية. كما شهدت نسبة عمليات التسوية المكتشفة داخلياً انخفاضاً بنسبة 12 بالمائة على أساس سنوي، وذلك بعد نمو عمليات التسوية المكتشفة داخلياً بوتيرة مطردة منذ العام 2011.

من جهة أخرى، شهد العام 2019 المرة الأولى منذ أربع سنوات التي تتجاوز فيها الإخطارات الخارجية (عند قيام جهات خارجية بإعلام المؤسسة أنها تعرضت للاختراق)، عدد الإخطارات الداخلية.

وقد يعزى هذا التحول إلى عدة عوامل مختلفة، مثل ارتفاع معدل في إخطارات الجهة الموردة حول لوائح إنفاذ القانون والأمن الالكتروني، والتغييرات التي طالت قواعد الإفصاح العام عن عمليات الاختراق، وقوانين الامتثال. لذا، يشير تقرير وحدة "ماندينات" إلى أنه من غير المحتمل أن تتدهور قدرة المؤسسات على اكتشاف عمليات الاختراق، حيث تظهر المقاييس الأخرى تحسناً مستمراً في عمليات الكشف والاستجابة من قبل المؤسسات.

رصد المئات من عائلات البرمجيات الخبيثة الجديدة

يفصّل التقرير الجديد آلية رصد عائلات البرمجيات الخبيثة التي تم ملاحظتها خلال العام 2019، ويشير إلى ان 41 بالمائة منها لم يتم رصدها من قبل. علاوة على ذلك، فإن 70 بالمائة من العينات التي تم رصدها وتحديدها تنتمي إلى إحدى أكثر خمس عائلات يتم رصدها بشكل متكرر، والتي تستند على أدوات وبرامج مفتوحة المصدر بالية تطوير نشطة. وتوضح هذه النقاط بان هدف مصممي هذه البرمجيات الخبيثة لا يقتصر على الابتكار فحسب، حيث إن فراصنة الإنترنت يلجؤون أيضاً للاستعانة بمصادر خارجية من أجل إتمام مهامهم، وذلك لإنجاز العمليات والهجمات بوتيرة أسرع.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى ان غالبية عائلات البرمجيات الخبيثة الجديدة الت على نظام التشغيل "ويندوز"، أو على عدة انظمة أخرى. بينما رصد تقرير وحدة "ماندينات" وجود عائلات جديدة من البرمجيات الخبيثة تؤثر فقط على نظامي التشغيل لينكس أو ماكنتوش، إلا انه نشاط محدود.

ارتفاع السيولة يعني ارتفاع حدة هجمات برمجيات الفدية

من بين جميع الهجمات التي استجاب لها خبراء وحدة "ماندينات"، كانت الغالبية العظمى (29 بالمائة) موجهة نحو تحقيق مكاسب مالية مباشرة، والتي تضمنت عمليات الابتزاز، والفدية، وسرقة البطاقات، والتحويلات غير المشروعة. في حين أن ثاني شريحة لأكثر الهجمات شيوعاً (22 بالمائة) ذهبت لصالح سرقة البيانات بهدف دعم الملكية الفكرية أو التجسس.

البنك الوطني يستقبل عملاءه في فرعي المطار خلال العطلة

نضير العوضي

حرصاً منه على توفير كافة الخدمات المصرفية بدون توقف وعلى مدار الساعة، يستقبل بنك الكويت الوطني عملاءه في فرعي مطار الكويت الدولي بمبنى الركاب T1 ومبنى الركاب T4 خلال عطلة الأعياد الوطنية، ويقدم لهم مختلف الخدمات المصرفية التي توفرها فروع البنك المنتشرة في الكويت.

وينفرد فرع بنك الكويت الوطني في المطار بتوفير أجهزة السحب الآلي المتعددة العملات والمتاحة أمام المسافرين بـ 6 عملات عالمية رئيسية وهي: الدينار الكويتي، الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الدرهم الإماراتي والريال السعودي، حيث تم اختيار موقع هذه الأجهزة في منطقتي الوصول والمغادرة وذلك لضمان توفير الخدمة لجميع المسافرين سواء كانوا من عملاء الوطني أو البنوك الأخرى.

ويوفر بنك الكويت الوطني أجهزة السحب الآلي المتنقلة في العديد من المناطق خلال أيام عطلة الأعياد الوطنية، كما يوفر البنك جهاز الصراف التفاعلي يومياً من الساعة 9 صباحاً وحتى الساعة 11 مساءً في مطار الكويت الدولي مبنى الركاب T4 والأفنيوز.

كذلك قام الوطني بتوفير إمكانية السحب بعملتين إضافيتين وهما الريال السعودي والدينار البحريني من أجهزة الوطني للسحب الآلي المتعددة العملات المتواجدة عند منفذ النويصيب الحدودي. كما يتيح بنك الكويت الوطني لعملائه التحكم بحساباتهم وإدارة شؤونهم المالية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل وخدمة الوطني عبر الإنترنت، إلى جانب خدمة التواصل مع الوطني التي تعمل على مدار الساعة لتلبية جميع احتياجات واستفسارات العملاء.

وبهذه المناسبة قالت مديرة إدارة الفروع المحلية في بنك الكويت الوطني غدير العوضي: "أود أن أهنئ عملائنا بمناسبة الأعياد الوطنية وأؤكد لهم حرصنا على توفير كافة الخدمات المصرفية والمتاحة على مدار الساعة دون توقف من خلال فرعي المطار خلال أيام العطلة هذا بالإضافة إلى استعدادنا لزيادة عمليات السحب من أجهزة السحب الآلي والتي يتم تحديثها باستمرار لتتضمن أحدث التقنيات المتطورة وتتمتع بأعلى درجات الأمان".